

٨ فبراير.. اختبار جديد لاحترام الدستور وسيادة القانون

أعلن مجلس الدولة عن فتح باب التقدم للتعيين على منصب المندوب المساعد لخريجي كليات الحقوق دفعة ٢٠١٥ في ٨ فبراير القادم من عام ٢٠١٦. وكالعادة من كل عام، من المتوقع أن يتقدم المؤهلات من خريجات كليات الحقوق لسحب ملف التقديم والاستعداد للدخول في مسابقات التعيين على المنصب.

ورغم أن مجلس الدولة جهة قضائية مستقلة قائمة على الفصل بمقتضى الدستور والقانون في المنازعات بين المواطنين والدولة، إلا أن المجلس لم يقدّم بتعيين الخريجات المؤهلات في منصب المندوبة المساعدة والمتوقع ترقيتها لاحقاً لمنصب قاضية بمجلس الدولة إلى الآن.

وعادة ما كان يسمح المجلس للمؤهلات بسحب ملف التقديم على المنصب، وإتمام إجراءات التسابق والمنافسة عليه، ثم يعلن رفضه تعيين المؤهلات المجتازات لإجراءات التقديم والتسابق عن جدارة بحجة عدم ملائمة النساء لمنصب القضاء، وهو ما حدث بداية من حاله [د. عائشة راتب ووصولاً لخريجات دفعة ٢٠١٠](#).

ومؤخراً تصاعدت ممارسة مجلس الدولة للتمييز قصداً ضد النساء، وانتهاك مبدأ تكافؤ الفرص، وهو ما يعد منافياً لنصوص صريحة في دستور ٢٠١٤ كالمادة "٩، ١١، ١٤، ٥٣"، وأحال دون تمكين الخريجات المؤهلات من سحب ملف التقديم على المنصب، وعدم تمكينهن في الدخول في إجراءات التسابق، والاختيار حسب الأكفأ.

والآن، يعاود المجلس فتح باب التعيين على منصب المندوب المساعد كعادته من كل عام، وسط تخوف وتوقعات الخريجات حرمانهن من حقوقهن الدستورية والإخلال بمبدأ تكافؤ الفرص بمنعهن من إجراءات التسابق على المنصب، وإتاحة الفرصة لفوز الكفوآت منهن للمنصب.

إننا حيال هذا الأمر نؤكد على الحقوق الدستورية للنساء، ونطالب بتفعيل الحق في المساواة وتكافؤ الفرص، وإتاحة المجال لتولي النساء منصب القضاء بمجلس الدولة، ونستمر في مراقبة

اشتراطات سحب ملفات التقديم، وتقديم الدعم للمتقدمات اللاتي انطبق عليهن شروط التقديم
والتعيين.

المنظمات:

١. نظرة للدراسات النسوية.
٢. جمعية أمي للحقوق والتنمية.
٣. مركز النديم لتأهيل ضحايا العنف والتعذيب.
٤. ملتقى تنمية المرأة.
٥. مؤسسة أصوات واعدة لحقوق الإنسان والتنمية.
٦. مؤسسة القاهرة للتنمية والقانون.
٧. مؤسسة المرأة الجديدة.
٨. مؤسسة المرأة والذاكرة.
٩. مؤسسة جنوبية حرة للتنمية.
١٠. مؤسسة سالمة لتنمية النساء.
١١. مؤسسة قضايا المرأة المصرية.